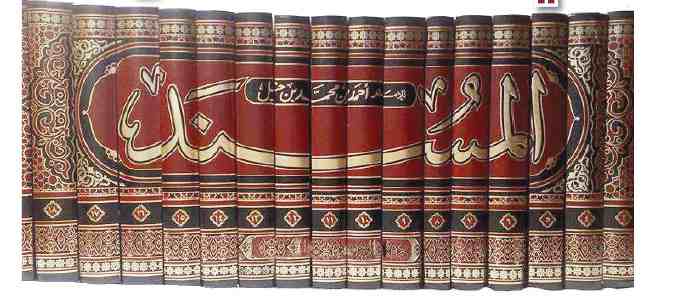
**المذهب الحنبلي وتميزه في المعاملات المالية**  
  
**هشام العربي**  
  
**باحث دراسات إسلامية**  
  
  
  
  
  
**درج كثير من الناس على وصف المذهب الحنبلي بالتشدد والأخذ بالأحوط والأشد، وهذا وإن كان له نصيب من الصحة في بعض الأحيان؛ إلا أن له نصيبا أكبر من الخطأ والظلم لهذا المذهب؛ وذلك لأن المذهب الحنبلي يجنح في مسائل كثيرة، لاسيما في أبواب العبادات إلى الأخذ بمبدأ الاحتياط؛ حيث إنها الأساس في علاقة الإنسان بربه عز وجل، وعليها مدار الدين، وهي ركنه الذي لا يصح بدونه.**  
  
**كما أن الحنابلة من أكثر المذاهب الأربعة - بعد المالكية - أخذا بسد الذرائع، فإذا وجدوا أن فعلا ما قد يؤدي إلى الوقوع في المحرم فإنهم يمنعونه ابتداء؛ صونا واحترازا من الوقوع في المحرمات، وهذا مبدأ مقرر من مبادئ الشريعة.**  
  
**ولعل ذلك أيضا سرى إلى عقول العامة من قيام الحنابلة في فترة سيادة مذهبهم بالعراق قديما بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأخذهم على أيدي العصاة والفساق والمبتدعة، كما ذكر بعض العلماء.**  
  
**لكن الفقه الحنبلي في مجال المعاملات المالية - كما أثبتته الدراسة النظرية والتطبيقية المقارنة - هو أوسع المذاهب الفقهية على الإطلاق.**  
  
**وذلك أنه اتجه إلى نظرية حرية التعاقد والاشتراط، فأفسح المجال للعاقدين أن ينشئا ما يريدان من العقود والالتزامات بمجرد التراضي، دون التقيد بقيود شكلية مخصوصة، ودون التقيد بأنواع العقود المسماة (وهي العقود المعروفة في التراث الفقهي كالبيع والسلم والإجارة والشفعة والهبة والمضاربة وغيرها)، كما أفسح لهما المجال ليشترطا ما شاءا من الشروط والقيود، ما لم يكن في نصوص الشريعة أو قواعدها ما يمنع من عقد أو شرط معين؛ فعندئذ يمتنع بخصوصه.**  
  
**وهذا الذي ذهب إليه الحنابلة لم يصل إليه غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى؛ فكان المالكية أقربهم إليهم لاعتبارهم الشديد للمصالح، يليهم الحنفية بما اعتبروه من العرف إضافة إلى التوسع في الأدلة العقلية والحيل، ثم الشافعية، وأخيرا الظاهرية الذين هم أشد المذاهب تضييقا في العقود والشروط.**  
  
**ويجمعهم كلهم الأخذ بنظرية مقتضى العقد، تلك النظرية التي ترى أن لكل عقد في الشرع أحكاما أساسية تسمى «مقتضى العقد» نص عليها الشارع مباشرة أو استنبطها الفقهاء وأثبتوها حفظا للتوازن بين العاقدين في الحقوق؛ فليس للعاقدين أن يشترطا شروطا تخالف هذا المقتضى، وإن اشترطا شيئا من ذلك فسد العقد به.**  
  
**أما الحنابلة فقد ذهبوا إلى أن الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة، وأنه يجوز للعاقد أن يشترط ما يشاء من الشروط التي هي من مقتضى العقد أو مصلحته، مثل أن يبيع بشرط الخيار أو التأجيل أو الرهن أو الكفيل، أو بشرط أن يسلم إليه المبيع أو الثمن، أو أن يشترط عليه الشهادة على البيع، فهذه الشروط وأمثالها صحيحة مهما كثرت.**  
  
**والفقه الحنبلي في هذا يأخذ بمبدأ حرية العقود والشروط، وأن الأصل فيها هو الإطلاق، وأنه يجب الوفاء بكل ما تراضى عليه المتعاقدان والتزما به؛ مادام لا يصادم نصا ولا قاعدة مقررة، وإلا منع استثناء من القاعدة الأصلية لخصوص النهي عنه.**  
  
**وهم في هذا يأخذون بمقتضى عموم وإطلاق قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ} (المائدة:1)، وقوله سبحانه: {وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ  إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا} (الإسراء: 34). ومن الواضح - كما يقول الأستاذ الزرقا: أن العقد يتضمن تعهدا ضمنيا باحترام نتائجه والالتزام بها.**  
  
**وهذه النصوص تفيد أن العقد ملزم للمتعاقدين، وهذا الالتزام معناه تمام الاحترام لحرية المتعاقدين، وللحقوق الناشئة عن العقد؛ طالما أن العاقدين رضيا بالعقد(1) .**  
  
**ويؤكد ذلك قول النبي  " صلى الله عليه وسلم" : « المسلمون عند شروطهم إلا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما» (2). فالحنابلة يرون أن الشارع الحكيم فوض العاقدين في تحديد مقتضيات العقود وشروطها ضمن نطاق حقوقهما في كل ما لا يصادم نصا من نصوص الشريعة، ولا ينقض أصلا من أصولها الثابتة (3). وهم في هذا يقررون أن ما كان من مصلحة العاقد (المشروعة) فهو من مصلحة العقد.**  
  
**يقول ابن تيمية: « فليس في الفقهاء الأربعة أكثر تصحيحا للشروط منه، وعامة ما يصححه أحمد من العقود والشروط فيها تنبيه بدليل خاص من أثر أو قياس, لكنه لا يجعل حجة الأولين مانعا من الصحة, ولا يعارض ذلك بكونه شرطا يخالف مقتضى العقد أو لم يرد به نص, وكان قد بلغه في العقود والشروط من الآثار عن النبي  " صلى الله عليه وسلم"  والصحابة ما لم يجده عند غيره من الأئمة» (4). وجماع الأمر أن الحنابلة يقررون أن الأصل في العقود والشروط الإباحة؛ فللعاقدين الحرية في أن يعقدا أي عقد كان وبأي شروط كانت، وما يعقدانه يجب الوفاء به من غير تقييد بمقتضى خاص، وكل هذا ما لم يشتمل العقد على أمر حرمه الشارع ونهى عنه كالربا وكصفقتين في صفقة وشرطين في بيع؛ فما لم تشتمل تلك العقود على أمر محرم بالدليل الشرعي فللعاقد الحرية في أن يعقدها بأي شرط شاء، أما إذا اشتملت على محرمٍ ثابتٍ تحريمه بالأدلة الشرعية المعتبرة فهي فاسدة ولا يجب الوفاء بها.**  
  
**أما غير الحنابلة فقد قرروا أن ما يتفق عليه العاقدان من عقود وما يتراضيان عليه من شروط لا يكون واجب الوفاء إلا إذا قام الدليل من الشارع على وجوب الوفاء به؛ إذ الأصل عندهم أنه لا التزام إلا بما ألزم به الشارع الحكيم، فما لم يقم دليل على اعتبار الشارع له لا يكون هناك التزام به.**  
  
**وعلى ذلك اختلف الأصل بين الحنابلة وغيرهم؛ فالحنابلة جعلوا الأصل وجوب الوفاء حتى يقوم الدليل على منع الشارع للوفاء بعقد معين أو شرط معين، وغير الحنابلة جعلوا الأصل عدم وجوب الوفاء حتى يقوم دليل شرعي على وجوب الوفاء، فوسع الحنابلة باب الوفاء بالعقود والشروط، وضيق غيرهم.**  
  
**ولاشك أن حرية التعاقد تتفق وروح الدين؛ فالدين شرع لمصلحة الناس وتنظيم حياتهم، ومن مصلحتهم إطلاق الحرية لهم في عقد ما يريدون تحقيقا لمصلحة يرونها، ماداموا لا يحلون حراما ولا يحرمون حلالا.**  
  
**وبذلك يكون الفقه الحنبلي قد سبق النظريات القانونية الحديثة بما يجاوز اثني عشر قرنا من الزمان إلى ما يعرف عند القانونيين بمبدأ سلطان الإرادة.**  
  
**ولذلك تفرد المذهب الحنبلي بإجازة عقود وشروط لم يجزها غيره من المذاهب، كبيع العربون، والتورق، واشتراط الخيار أي مدة معلومة، وجواز البيع بغير ذكر الثمن اعتمادا على العرف الثابت، وجواز بيع الدين لغير المدين بثمن حال بسعر يومه، وجواز أن يؤجر المستأجر العين المستأجرة للمؤجر مطلقا، وأن للشفيع الاستفادة من تأجيل الثمن الذي تم به العقد إذا كان مليئا أو كفله مليء ثقة، وأن الدين المؤجل لا يحل بموت المدين إذا وثق الورثة أو غيرهم برهن أو كفيل مليء على أقل الأمرين من قيمة التركة أو الدين، وجواز قرض المنافع، وجواز اشتراط الوفاء في غير بلد القرض، وأن للمرتهن أن ينتفع بمنافع الرهن بغير إذن الراهن إذا كان المرهون مركوبا أو محلوبا في مقابل ما ينفقه عليه، وجواز اشتراط غلق الرهن، وكون المرهون أمانة في يد المرتهن لا يلزمه ضمانه إلا بالتعدي أو التقصير، وجواز المضاربة بالعروض، وبالدين الذي في ذمة المضارب لرب المال، وأن الربح في شركة المفاوضة يكون على ما اصطلح عليه الشركاء، وكون عقدي المساقاة والمزارعة جائزين (غير لازمين)، وغيرها.**  
  
**وقد كان للأصول التي اعتمدها المذهب وما تميز به من مزايا وخصائص أثره الواضح في اتجاهه نحو التيسير في المعاملات المالية.**  
  
**من ذلك: اعتماده على النصوص، بما تحمله من آفاق رحبة؛ حيث جاءت أغلب النصوص الخاصة بالمعاملات مقتصرة على الأطر العامة والمبادئ الكلية، كما أن كثيرا منها جاء معللا؛ مما جعل لها من الخصوبة والمرونة والاتساع ما يساير مصالح الناس في كل زمان وكل مكان.**  
  
**كما أن الدلالات المتعددة كعبارة النص وإشارته ومفهومه الموافق والمخالف مكنت الفقهاء والمجتهدين من التوصل إلى العديد من الأحكام من النص الواحد، وهذا جانب عظيم من جوانب خصوبة النصوص التشريعية واتساعها لاجتهادات المجتهدين في كل عصر.**  
  
**أيضا فقد كان أخذ الحنابلة بأخبار الآحاد، واستدلالهم بالضعيف إذا لم يكن في الباب ما هو أقوى منه، واحتجاجهم بالمرسل سببا في وفرة ما لديهم من النصوص والأخبار التي تحمل للمجتهد أحكاما نبوية، وهي ترمي إلى التيسير والتخفيف ورفع الحرج بطبيعتها، ولاشك أن العلم بالسنة والآثار يسعف الفقيه، ويفتح له أبوابا من التيسير قد لا تظهر لغيره ممن لم يأخذ بتلك السنن والآثار؛ فمنطق الفقه الأثري يوجب الإطلاق لا التقييد، والإباحة دون المنع حتى يقوم دليل به - كما يقول الشيخ أبوزهرة رحمه الله (5).**  
  
**وفي هذا السياق أيضا ننظر إلى اعتماد الحنابلة لأقوال الصحابة الاجتهادية أصلا يأخذون به، حتى إن الإمام أحمد كان إذا وجد للصحابة عدة أقوال في مسألة تخير منها، ولم يخرج عنها في مجموعها، وكان يقدمها على الحديث الضعيف ومرسل غير الصحابي.**  
  
**هذا إلى جانب الأخذ بالقياس والاستحسان والمصالح المرسلة وفتح الذرائع - وأعني به أن وسائل المطلوب مطلوبة، وهو الوجه الثاني لسد الذرائع - والعرف والاستصحاب، ولا يخفى ما في كل منها من تيسير ومراعاة لمصالح الناس.**  
  
**كذلك ما تميز به المذهب الحنبلي من تعدد الروايات والأوجه في المذهب، وهي وإن كانت ظاهرة لا يخلو منها مذهب إلا أنها أوضح ما تكون عند الحنابلة؛ فقد وصلت الروايات المأثورة عن الإمام أحمد في بعض المسائل إلى سبع روايات في المسألة الواحدة، ولا تكاد توجد مسألة إلا وللإمام أحمد فيها روايتان أو أكثر.**  
  
**وهذا التعدد في الروايات يعتبر مظهرا من مظاهر التيسير، وسببا من أسبابه؛ فهو مظهر من مظاهر التيسير باعتبار أنه يدل على ما في أصول الشريعة من يسر ومرونة؛ بحيث إنها تتسع لأكثر من رأي، بل تتسع للرأي ونقيضه أحيانا، فالشريعة في كثير من نصوصها التشريعية لا تعرف القول الواحد الذي لا يجوز غيره، بل تتسع لتستوعب الرأي والرأي الآخر، وكلها تستند إلى النص والدليل، ولها وجه من الدلالة. وهذا مظهر عظيم من مظاهر يسر الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان.**  
  
**وأما كون تعدد الروايات سببا من أسباب التيسير فبالنظر إلى مجتهدي الأزمنة المتأخرة من فقهاء المذهب الذين وجدوا أمامهم ثروة هائلة من الروايات عن الإمام في مختلف المسائل والفروع الفقهية، وكان عليهم أن يجتهدوا في الترجيح بينها لبيان حكم الشرع من وجهة نظرهم بناء على الأصول والقواعد التي اتبعها إمامهم من قبل.**  
  
**فهؤلاء الفقهاء أعملوا أنظارهم واجتهدوا في النظر والترجيح بين جميع تلك الروايات والأقوال التي وصلتهم، ورجحوا منها ما أداهم إليه نظرهم واجتهادهم وما رأوه محققا لمصالح أقوامهم في العصور والبيئات المختلفة. وهذا هو عين التيسير.**  
  
**ولاشك أن هذا التعدد في الروايات والأقوال يضع أمام الباحث مجموعة كبيرة من الأقوال التي يستطيع أن يوازن بينها ويختار أكثرها مواءمة وأقربها لتحقيق مصالح الناس، مادامت مستندة إلى دليل صحيح ونظر وجيه.**  
  
**وخلاصة القول: أن المذهب الحنبلي بما اعتمد عليه من أصول وقواعد، وبما تميز به من خصائص ومزايا تفرد عن سائر المذاهب الفقهية الأخرى وسبق النظريات القانونية الحديثة بالقول بنظرية مصلحة العقد، وفتح باب العقود والاشتراط فيها للمتعاقدين على مصراعيه دون قيد، سوى ألا يخالف نصا شرعيا أو قاعدة مقررة، واعتبر أن مصلحة العاقد من مصلحة العقد، وهو ما يطلق عليه مبدأ حرية العقود والشروط، وهو أيضا ما يسميه القانونيون بمبدأ سلطان الإرادة العقدية.**